

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk



إئتلاف شباب 14 فبراير

المجتمع الثاني والزمن الجديد

16 أكتوبر 2012



عباس المرشد

(باحث بحريني)



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

الفهرس

4	مقدمة
5	الحراك السياسي الجديد
5	سيوسولوجيا الربيع البحريني
6	الخلافات السياسية ومشكلات التوحيد
7	إئتلاف 14 فبراير: سيوسولوجيا التشكيل
8	الحراك السياسي الجديد لدى إئتلاف 14 فبراير
8	ركائز إئتلاف شباب 14 فبراير
9	تعبئة سريعة وفاعلة
10	الهوية الوطنية الجامعة
10	الدفاع المقدس وحماية السلمية
11	صياغة الرؤية والمحادثة السياسية
11	التحديات المستقبلية



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

إئتلاف شباب 14 فبراير
المجتمع الثاني والزمن الجديد
16 أكتوبر 2012

مقدمة

ما من شك ان كل من المهشد التونسي والمصري كانا حاضرين بكثافة داخل مشاهد المجتمعات العربية المتأثرة بالربيع العربي من حيث كونها مشهداً مصغراً ونموذجاً قابلاً ليس للإستساخ بقدر ما هو مَحَل وجود قواسم مشتركة وعناصر شبه متقاربة بين المجتمعات العربية، ولعل هذا التشابه هو ما يُفسّر في كثير من الأحوال سرعة انتقال الشرارة التونسية لأغلب الدول العربية، فالبطالة والتمييز الاقتصادي والمركزية السياسية المعبرة عن الإستبداد وتحول الدولة لمفرخة عائلية، كلها عناصر موجودة في أنظمة البيروقراطيات العربية⁽¹⁾، وبفعل هذه البنية الراسخة في الأنظمة العربية تحول الإنفتاح الإقتصادي ونظام السوق لمنافذ خاصة ينتفع منها قلة وفق قاعدة الموالاة والمرضي عنهم، والانفتاح السياسي غدا رافعة لشغل أماكن الفراغ في المكانة الاجتماعية والوجاهة والحظوة لدى العاهل والحاكم.

حقيقة واحدة ربما كانت سبباً لأن يُورَخ الربيع العربي مرتبطاً بحراك شبابي واسع، هي أن مُفجّر الربيع نفسه كان شاباً في تونس أضرم النار في نفسه احتجاجاً على فقدان كرامته وفرصه الضائعة بفعل آلة العنف والإستبداد والتسلطية السائدة داخل الأنظمة العربية، عبر هذا الفعل الاحتجاجي نشطت فئات المجتمع كافة معبرة عن رغبتها في تأسيس مجتمع جديد متخلص من السلطوية والسلطانية المحدثه، وهكذا ربطت عصبية الربيع العربي بأجساد الشباب فأصبح لكل ثورة عربية أيقونة جسد شبابي على غرار البوعزيزي، فكان خالد سعيد في مصر وكان علي المشيمع في البحرين وكان حمزة الخطيب في سوريا وهكذا هي القائمة المتوالدة من الأجساد التواقّة لنيل مزيد من الحرية والديمقراطية.

انتقل الربيع العربي لدول الخليج العربي وشهدت البحرين وعمان حراكاً سياسياً شبابياً قوبل بعنف منقطع النظير في رسالة واضحة مؤداها عدم القبول بأي حراك سياسي في دول هذه المنطقة واعتبار مجتمعاتها مجتمعات مغلقة ومحصنة بخصوصية مجتمعية وسياسية تعفيها من مواكبة الربيع العربي⁽²⁾، وبالرغم من ذلك فقد شقّت الحركة الشبابية طريقها وأثبتت أن دول الخليج العربي ليست محصنة سوى بحصانة النفط والعلاقات الدولية في حين أن مجتمعاتها تعيش واقعاً جديداً وزمناً جديداً يتشابه مع حراك الربيع العربي⁽³⁾.

تحاول هذه الورقة استعراض الحراك الشبابي في البحرين ممثلاً في إئتلاف شباب 14 فبراير وانطلاقاً من مفهوم الحراك السياسي الجديد كإطار تحليلي يستهدف دراسة مُحدّدات الحركة الثورية الشبابية.

1- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى، عزمي بشارة: الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أغسطس 2011.

2- تناولت العديد من الدراسات مواقف دول الخليج العربي من الربيع العربي، و من أبرز ما كُتب في هذا الشأن:

Gerd Nonneman, POLITICAL REFORM IN THE GULF MONARCHIES From Liberalisation to Democratisation? A Comparative Perspective. Sir William Luce Fellowship Paper No. 6. Durham Middle East Papers No. 80. June 2006

عبد الله عبد الخالق: الربيع العربي، وجهة نظر من الخليج، المستقبل العربي، العدد 391، 9/2011

محمد السعيد إدريس: مجلس التعاون الخليجي و الثورات العربية، دراسة في أنماط التفاعلات، دراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، 2012.

3- انظر في هذا الصدد

Silvia Colombo: The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression. Paper prepared for the Istituto Affari Internazionali (IAI), March 2012

Mohammed Ayoub, Assessing the Arab Spring in its second year. on: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/04/06/assessing_the_arab_spring_in_its_second_year

الحراك السياسي الجديد

يشير مفهوم الحراك السياسي إلى الحالة السياسية التي تتسم بتزايد التغيير في موازين القوة ونمط توزيع السلطة وسرعة تواصل الأفكار السياسية وانتشارها وكثافة التواصل فيما بين الأفراد، وفي الواقع فإن قوس الأزمات الذي ابتداءً منذ 2006 على شكل ظهور حركات احتجاجية في أغلب دول الربيع العربي كان مؤشراً على بداية حراك سياسي جديد يختلف عن طبيعة الحراك السياسي السائد منذ أكثر من عقدين على الأقل.

المجتمع الثاني والزمن الجديد هما من أهم مفاتيح دراسة الحراك السياسي الجديد الخاص بالربيع العربي الذي انطلق في تونس ولم تسلم منه دولة عربية بدرجات مختلفة، فمفهوم المجتمع الثاني يوفر مدخلاً حيوياً لدراسة آليات التعبئة والتشديد والطرق التنظيمية التي سلكتها ثورات الربيع العربي بشكل مختلف عن الآليات والأطر التقليدية التي عجزت عن تحقيق ما حققته ثورات الشباب العربي⁽⁴⁾، أما الزمن الجديد فهو المفتاح الذي يدل على نوعية الأفكار والأطروحات التي باتت تحل محل الأيدولوجيات والأفكار والأطر التقليدية أيضاً، والتي ظلت مستحكمة في ذهنية المجتمع العربي لعقود متتالية.

إن إحدى الحقائق التي أبرزها الربيع العربي هي ظهور فاعلين جدد على الساحة السياسية ينافسون الفاعلين التقليديين سواء كانوا شخصيات سياسية أو أحزاب وحركات وجماعات سياسية امتهنت العمل السياسي منذ فترات طويلة، وإذا ما عرف الربيع العربي بأنه زمن جديد فإن الفاعلين فيه هم فاعلين جدد أيضاً لهم مطالبهم وأدواتهم وطريقتهم الخاصة في ممارسة السياسة وصياغة تطلعات اجتماعية تدور حول الحرية والكرامة والعدالة، والفاعلون الجدد يمثلون تشكيلات شبابية غير متجانسة اجتماعياً أو سياسياً يرتبطون عبر وسائل الإتصال الحديثة خصوصاً الفيس بوك والتويتر هدفهم الوحيد هو استبدال الأنظمة السياسية القائمة بأنظمة ديمقراطية حديثة⁽⁵⁾، ويبدو أن هذه التشكيلات استفادت كثيراً من خصائص ما يُعرف بالمجتمع الثاني.

ابتدأت كل أحداث الربيع العربي بشكل سلمي طارحة مطالب

ديمقراطية في حالة اعتصامات ومسيرات جماهيرية منظمة تارة وعفوية تارة أخرى، سرعان ما تحولت هذه المطالب الديمقراطية والإصلاحية لخرّان هائل من المطالب الجذرية تكشف عن حجم الاحتقان العام المكبوت والمتراكم والمنفتح على شتى المخارج السياسية، وعلى الإنترنت ازدهرت ونمت ثقافة بديلة من "المجتمع الثاني"، والأفلام القصيرة على الإنترنت، إلى التغطية التي لا تطولها سلطات الرقابة للأحداث الجارية من الشوارع عبر موقع "تويتر"، وقد سمّحت مؤسسات "المجتمع الثاني" لجزء مهم من التفاعلات الاجتماعية بالإفلات من سيطرة الحكومات، كما أن المجموعات الصغيرة من الأشخاص المنظمين ذاتياً من ذوي الميول المتشابهة خلقوا جزءاً مستقلة من الاستقلال الذاتي التي كانت قادرة في نهاية الأمر على نسف الهيمنة التي تتمتع بها الدولة وأحدثت التغيير المطلوب، ومرة أخرى فإن الذي دشّن المجتمع الثاني وزمنه ليس الأحزاب والفاعلين السياسيين التقليديين والنخب السياسية بل هم فئة الشباب الذي تميز عمله وفعله الثوري بسميزات صبغت الحراك السياسي الجديد برمته.

سيوسولوجيا الربيع البحريني

البحرين واحدة من تلك البلاد التي تأثرت كثيراً بمد الربيع العربي إذ استطاع الشباب وبسرعة فائقة من تنظيم أنفسهم على الإنترنت وتحديد يوم غضب بحريني لا يزال مُشتعلاً منذ انطلاقته في فبراير 2011، لا تختلف معطيات الحالة البحرينية عن نظيرتها في الدول العربية الأخرى فهناك معطيات تشكّل قاسماً مشتركاً وأخرى متقاطعة معها، فمن جملة القواسم المشتركة هي الانتفاخ السكاني والتحول الديمغرافي حيث أبرزت فئة الشباب كقوة صاعدة وعالية مقارنة مع مراحل تاريخية سابقة، كما إن تزايد الرأسمال المعرفي المتوجّج بالإنفتاح السياسي وتراكم الخبرة السياسية لدى مجموعات شبابية يشكل عنصراً مشتركاً تأسس مع ظهور حركات الاحتجاج الاجتماعية بداية العام 2006⁽⁶⁾، يقودنا هذا إلى التأكيد على أن ما حدث في البحرين من ثورة ويوم غضب لم يكن ليحدث لو لا وجود هذه التنظيمات والتشكيلات الشبابية الصاعدة والمؤثرة في تحريك الأوضاع بفعالية أكبر من الفاعلين القدامى والفاعلين التقليديين.

4- يعود مصطلح "المجتمع الثاني" لعالم الاجتماع المُجري المرهانكيس Elemer Hankiss، حيث يُشير إلى أن مؤسسات "المجتمع الثاني" غير مُحكّمة وافتراضية وذات طابع اجتماعي فرعي يضم جماعات وفئات بعينها، وهذا ما يجعلها سريعة الحركة وتمتع بالصلابة ودرجة عالية من الكفاءة من حيث التنظيم والقدرة على تحقيق وإنجاز الأهداف، وهي تستطيع البقاء والاستمرار بميزانيات بسيطة، ولا تحتاج إلى عدد كبير من الأجهزة والمعدات، وتتطلب مستوى متديناً من المهارات الفنية.

5- حول التحول في الأنظمة السلطانية، انظر:

Christian von Soest. What Neopatrimonialism Is Six Questions to the Concept. Paper to be presented at the workshop "Neopatrimonialism in Various World Regions" 23 August 2010, GIGA German Institute of Global and Area Studies, Hamburg

لم تستغرق الثورة البحرينية سوى ثلاثة أيام لكي ترفع سقف مطالبها من مطالب إصلاحية متقدمة إلى مطلب مُعَدُّ وهو إسقاط النظام، دراماتيكية هذا التحول هي ما تنفرد به الحالة البحرينية عن حالات الربيع العربي الأخرى التي تدرجت من مطالب اقتصادية لمطالب سياسية نهاية بإسقاط الأنظمة ورحيل القيادات السياسية البائدة، الانتقال السريع في حدة المطالب جاء رداً على التصعيد العنيف والقاسي من قبل النظام والأجهزة الأمنية، حيث قامت قوات الحرس الوطني وبعض وحدات الجيش البحريني بالهجوم المباغت على موقع الاعتصام الجماهيري في دوار اللؤلؤة فجر يوم الخميس 17 فبراير 2011 وأوقع أكثر من 4 شهداء ومئات الجرحى وأصدرت قوة دفاع البحرين بيانها الأول الذي نصَّ على فرض حظر التجوال في منطقة الدوار⁽⁷⁾.

تسبب هذا الفعل في إحداث ردة فعل شديدة الحدة من النظام السياسي برمته، فقبل هذا الهجوم بحوالي 24 ساعة كان ملك البحرين يُعزى شهيدين قتيلاً في يومي 14 و15 فبراير ويدعو لتشكيل لجنة تحقيق لمعاقبة المسؤولين عن أفعال القتل تلك⁽⁸⁾، من جهة أخرى كان استخدام قوات الجيش لمواجهة احتجاجات سلمية صادمة لأجواء الربيع العربي حيث كانت الجيوش إما مساندة للثورة كما في تونس أو محايدة على الأقل كما في مصر أو غير معنية بالتدخل كما في اليمن لذا كانت عملية إخلاء الدوار من المعتصمين بطريقة وحشية وبدائية وتحتوي الكثير من الغرر سبباً لكي تشكل التنظيمات الشبابية نفسها تحت أطر "سرية"، وتبحث عن حلفاء لها من واقع التنظيمات التقليدية القديمة.

في مشهد فظيع عكس شراسة قوات الجيش البحريني تغلبت أجساد الشباب على المدرعات وتم فتح الدوار مجدداً بعد يومين من فرض حظر التجوال حوله ونشأت ديمقراطية حقيقية صنعتها كوارث شبابية في منطقة الدوار، ابتدأت أفعال ائتلاف 14 فبراير في تنظيم الاعتصام الدائم في دوار اللؤلؤة والعمل على جعله مقراً دائماً للحراك السياسي الجديد فكانت منطقة الدوار منطقة حيوية تعكس الطابع الديمقراطي الذي يطالب به الشباب انطلاقاً من مرجعية "وطنية" ومرجعية "حقوقية" عالمية، بعده باشر "الائتلاف" بالدعوة لمسيرات أسبوعية في مناطق حساسة في شهر مارس 2012 وتسيير مظاهرات ضخمة من الدوار لتلك المناطق والمراكز الرسمية مثل مبنى الأمن الوطني ومبنى تلفزيون البحرين ومبنى وزارة الداخلية والديوان الملكي، وأقواها مسيرة محاصرة قصر

وفي الحقيقة فإن تأثير التنظيمات الشبابية في معظم بلاد الربيع العربي كان أقوى جماهيرياً وأشد حماسة وتصلباً في المطالبة بالديمقراطية الحقيقية من الفاعلين التقليديين عبر شعار واضح هو الشعب يريد إسقاط النظام الذي تحول لحركة ميدانية تنتج ممارسات غير مألوفة في العمل السياسي ومكثفة لممارسات سياسية تقليدية.

الخلافات السياسية ومشكلات التوحيد

انطلقت ثورة 14 فبراير في ظل انقسام حاد في صفوف المعارضة السياسية فرزت على أساسه تلك القوى لقوى إصلاحية وثانية يُطلق عليها قوى المُمانعة، وفي الوقت الذي عجزت فيه القوى الإصلاحية عن بلورة نفسها تحت إطار وعنوان سياسي وقادها ذلك العجز لتفكك أبرز تحالفاتها والمسمى "بالتحالف الرباعي" وفشلها في الدخول في انتخابات 2010 النيابية تحت قائمة وطنية، فإن قوى المُمانعة ممثلة في "حركة حق" و"تيار الوفاء" و"حركة أحرار البحرين" لم تكن تلتقي أيضاً على رؤية سياسية توضح مطالبها علانية وبشكل واضح.

سرعان ما وجدت هذه القوى السياسية نفسها أمام استحقاق يوم الغضب البحريني في 14 فبراير وما بعده فأعدت الجمعيات السياسية ترميم بيتها الداخلي ووسّعت من رؤيتها السياسية محدثة قفزة في مطالبها السياسية وفي أطر تحالفاتها سخرت التنظيمات في سبيل ذلك كافة طاقتها التعبوية وشبكات العلاقات الاجتماعية الخاصة بكافة المنتمين لها والمؤيدين لرؤيتها، وبالمثل وجد تيار الممانعة نفسه أمام بوابة واسعة لمدينة تعج بالثورة والانتفاض لم يكن يتوقع زخمها وإمكانية تحريكها بكل عفوية، خلق الإعلان عن تحالف سياسي مكون من قوى الممانعة تحت شعار "التحالف من أجل الجمهورية" مساحة أوسع من الاختلافات القديمة وزاد من حدة المواجهة الفكرية بين تيار "الإصلاحيين" و"تيار الجمهورية"، ضبابية إعلان "الجمهورية" كمطلب ترادف مع غموض أشد في النهايات المتوقعة لحالة الثورة فقد أصبح واضحاً أن انقسامات المجتمع لا تقتصر على الانقسام الطائفي وإنما تعاند مسألة التوحيد السياسي قضية الرؤى السياسية المتضاربة، بين قوى الإصلاح وقوى الممانعة شقَّ الإئتلاف طريقه في العمل الميداني وفضل تقاسم منصة دوار اللؤلؤة مع كافة الأطياف السياسية.

6- لمزيد من التفاصيل انظر، عمر الشويكي: الحركات الاحتجاجية الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2011

7- للحصول على تغطية أحداث ثورة البحرين انظر: Institute for Public Accuracy

8- انظر تقرير لجنة تقصى الحقائق المستقلة، الفصل الرابع و الخامس.

النظام وقضية شباب كركزان 2010 المتهمين في حرق مزرعة أحد أفراد عائلة آل خليفة و خلية 14 أغسطس 2011 التي كانت الاقسي من حيث العدد والتهم الموجهة لشخصيات سياسية وحركية، وخلافاً لإرادة الأجهزة الأمنية فقد سمحت هذه الملاحظات الأمنية لأن تنظّم تلك المجاميع تحت رؤية سياسية ناقمة على الأجهزة الأمنية والسياسية في النظام وأن تتبنى عقيدة ثورية خالصة، ومثلت حملات الاعتقال المتكررة لبعضهم ولأقرانهم مجالاً لبناء شبكات خفية من العلاقات الاجتماعية الموظفة سياسياً، والملفت للنظر هنا أن البلدان التي شهدت ثورات الربيع العربي شهدت في الفترة السابقة على الربيع وتحديداً منذ 2006 حركات احتجاجية اجتماعية وانتجت تنظيمات شبابية بدائية.

من ناحية البنية الاجتماعية المُسيّسة، كشف وثائق الحراك السياسي أن كافة الحركات السياسية المدوّنة تاريخياً في البحرين ابتدأتها كوادر شبابية أبرزها حركة 1938 وحركة 1994 وسائر التشكيلات الحزبية التي ظهرت بعد القضاء على هيئة الاتحاد الوطني في 1956، ورغم ذلك فإن اختلافاً بنيوياً من المهم تأصيله بين حركة الشباب في الفترات الماضية، والحراك السياسي الجديد الذي قاده بدأ يتجلى في هذا الاختلاف في استقلالية شباب 14 فبراير عن الاحزاب والحركات التي يقودها الكبار عادة وتفرض فروعها على يد الشباب كما في التنظيمات والاحزاب السياسية الصاعدة فترة الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، والاختلاف الآخر والجوهرى هو قدرة شباب 14 فبراير على دمج وإشراك كافة الفئات الاجتماعية والسياسية في الحراك السياسي وتعبئتهم سياسياً عبر ما يعرف بالقوة الناعمة ولعلها المرة الأولى التي يطلق فيها مصطلح "الثورة" على حراك سياسي في البحرين.

مع بداية أحداث ثورة 14 فبراير تشكّلت تنظيمات شبابية عديدة وتحت مسميات مُختلفة بعضها لم يكن سوى مجموعة بسيطة ناشطة وبعض منها يمثل واجهة لتوجهات سياسية غير محددة، إلا أن أبرزها كان إئتلاف 14 فبراير الذي ضمّ عدّة مجموعات شبابية كانت تُدير الأعمال الإحتجاجية قبل إعلان "قانون السلامة الوطنية" ودخول قوات درع الجزيرة العربية، فالفعاليات التي كانت تمارس فترة الاعتصام السلمي في دوار اللؤلؤ كانت تصدر بدعوة من عدة تشكيلات شبابية وهي نفسها التي صاغت أول بيان لها بعد العودة للدوار في 20 فبراير وتصدّر مطلب إسقاط النظام قائمة المطالب.

بعد إعلان قانون السلامة الوطنية ودخول قوات درع الجزيرة العربية لمواجهة الحركة المدنية عاشت البحرين أسوأ فترات

الصارفية الذي يقطن فيه الملك وعائلته ويستقبل فيه زائريه، وفي الحقيقة كانت هذه المسيرات الجماهيرية أفعالاً سياسية تؤكد تمايز الفاعلين الجدد عن نظرائهم التقليديين وترسخ مطالبهم القاضي بإسقاط النظام كخطوة أولى لبناء الديمقراطية والدولة الحديثة.

لم تنتظر الدولة كثيراً وبوحي من حلفائها في منطقة الخليج ودعمهم العسكري تدخّل الجيش السعودي تحت يافطة درع الجزيرة العربية وبمشاركة قوات "الجيش البحريني" وقوات "الحرس الوطني" تمت عملية تدمير الديمقراطية المبنية في دوار اللؤلؤة وهدم نصب الحرية من على الدوار في أبشع دور أمني، وحصلت مواجهات بين قوات مسلحة وطائرات تحلق منذ ساعات الصباح الأولى وبين مُعتصمين عزّل ومدنيين يرفعون شعارات سياسية، فالدبابات والمدرعات كانت تنتشر في كافة طرق وشوارع البحرين، بينما حفلات الجموح العسكري تفوح منها رائحة الانتقام والتطهير الطائفي والاجتثاث السياسي، مشهد لم يدر بخلد أحد ليراه بعد حرب تحرير الكويت سنة 1990.

إئتلاف 14 فبراير: سيوسولوجيا التشكيل

مُثل تدخّل الجيش البحريني مرتين لمواجهة الحراك السياسي المُتصاعد علامة فارقة في الربيع العربي، وأكسب ثورة البحرين خصوصية أفردتها عن ثورات الربيع العربي الأخرى، وقد نتج عن ذلك أن تشكّلت التشكيلات الشبابية على ضوء خبرة عسكرية ومواجهة أمنية عنيفة أثرت في مجمل الحراك السياسي في منطقة الخليج العربي.

من ناحية تاريخية يُمثّل إئتلاف 14 فبراير جزءاً كبيراً من تيار شبابي سابق لأوان الربيع العربي تعود بداياته للعام 2006 وتزايدت شعبيته وقوته في العام 2009، فعلى إثر الإعلان عن انفصال شخصيات قيادية عن جمعية الوفاق وتشكيلهم حركة غير مرخصة تتخذ من قاعدة -شرعية الحق لا شرعية القانون- أرضية سياسية لعملها وعلى إثر دعوات الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة لتشكيل لجان أهلية منها لجنة العاطلين ولجنة الأمراض المزمنة ولجنة الإسكان، تقود عمليات احتجاج سلمي متصل بقضايا سياسية وحقوقية متنوعة، تولدت مجاميع شبابية غير مؤطرة تنظيمياً تمارس أفعال الاحتجاج والمطالبة الحقوقية وقد تعرضت هذه المجاميع لضربات أمنية شديدة كان أقواها قضية الحجيرة 2009 التي اتهمت فيها الأجهزة الأمنية مجموعة بالتدريب على السلاح في منطقة الحجيرة في سوريا وتشكيل تنظيم "سري" لقلب

واسعة من أفراد الشعب في تونس أو مصر أو الأردن أو اليمن وحتى المغرب، كانت جمعية الوفاق تمتلك من القدرة في ذلك الشأن الكثير وكان يكفي لمرجعيتها الشيخ عيسى قاسم أن يعلن عن مسيرة أو عملية احتجاج حتى تملئ الشوارع وتكتض بالناس من كافة الفئات⁽⁹⁾، وخلافاً لوضعية الأنظمة الإسيبتادية وغير المرّضي عنها غربياً كما في مصر وتونس، فإن النظام البحريني يُعتبر من وجهة النظر الأمريكية وباقي الأطراف الدولية من ضمن قواعد اللعبة الرئيسية في المنطقة حتى باتت البحرين تُمثّل بالحديقة الخلفية للنظام السعودي والولايات المتحدة الأمريكية، من الأولى إبراز إشكالية تناغم الفئات الإجتماعية وتفاعلها مع مطالب الثورة ومن الثانية ستظهر أزمة العمّاء الدولي عن مجريات الثورة في البحرين، وكلا الإشكالتين تواجهان إئتلاف 14 فبراير منذ الإعلان عنه رسمياً بعد 17 مارس 2011 وحتى الآن.

ركائز إئتلاف شباب 14 فبراير

يتشكّل إئتلاف شباب 14 فبراير من مجموعات غير متجانسة عُمرياً واجتماعياً وسياسياً بما يعكس طبيعة جديدة لشكل التنظيمات السياسية المتوقع شيوعها في المراحل القادمة، ونظراً لحالة "السرية" التي فرضت على عمل الإئتلاف ميدانياً، فلا توجد معلومات حول طريقة الإدارة اليومية والتنظيمية التي ينشط من خلالها أو معلومات حول خصائصه الاجتماعية، إلا أن الإستعراضات التدريبية التي عرضها الإئتلاف في بداية 2012 تُبيّن مدى التفاوت العُمري في المجموعات المُهمّة والفاعلة كما تكشف سيرة القادة الميدانيين الذين تم استهدافهم أمنياً مثل الشهيد صلاح والشهيد عباس، وذلك عن تشكيلة اجتماعية واسعة من أفراد الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى داخل تنظيم الإئتلاف الهيكلي، وفي الوقت نفسه أدّت مرونة الإئتلاف السياسية وتعاطيه الحذر مع الإنقسامات السياسية في قوى المعارضة لكي يرى البعض في إئتلاف شباب 14 فبراير واجهة ثورية لبعض القوى السياسية وبالأخص جمعية الوفاق، وهي الرؤية الرسمية التي تدافع عنها صُحف الموالاة وكتّابها بشكل يومي ومتكرّر، وتؤكد هذه الرؤية رغم قصورها المعلوماتي على حقيقتين تؤيدان إلى أن إئتلاف 14 فبراير هو تشكيل مُستقل له قواعده الجماهيرية وإدارته التنظيمية، الحقيقة الأولى هي التشكيل المختلف لفئات الإئتلاف وتنوعها بحيث يمكن استظهار كافة المواقف السياسية المعارضة في أداءه العملي والسياسي، والحقيقة الثانية هي القدرة العالية في الحفاظ على التجانس بين المكونات المختلفة وبالتالي الإمساك بخيوط التماس بكفاءة تدل على نضوج الرؤية ووجود

تاريخها السياسي والاجتماعي التي لن تمحى من ذاكرة الشعب، فقد دخلت الثورة في مرحلة جديدة من العقاب والتدويل حيث أُعلّنت الأحكام العرفية، وسُلّمت البلاد إلى حاكم عسكري وفرضت سياسات تطهير طائفي وانتقام على الهوية، هكذا وتحت فوهة البنادق والمدرمات تشكل أول تنظيم شبابي مودّد وبزر كفاعل جديد في المجال السياسي، وبتسارع الأحداث السياسية تأكدت قوته السياسية والميدانية. وجد الإئتلاف نفسه أمام ثلاثة تحديات صعبة أولها التحدي الأمني القومي والهجمة الوحشية الطائفية، والثاني تضاد الرؤية السياسية بين مطلب "الجمهورية" ومطلب "الملكية الدستورية"، أما التحدي الثالث فهو تحدي البقاء والقيادة للجماهير الثورية.

أمام آلة القمع وشراسة دوافع الانتقام تراجع الأداء السياسي والميداني لأغلب التشكيلات السياسية التقليدية وحتى تنظيمات قوى المُمانعة لم يظهر لها صدى بعد اعتقال قياداتها التنظيمية باستثناء إئتلاف 14 فبراير الذي كان الوحيد الماسك بزمام المواجهة والتحرك الميداني تسانده في ذلك بعض قيادات الوفاق وقيادات العمل الحقوقي كنبيل رجب، لقد كشفت تجربة فترة السلامة الوطنية عن تجانس مكونات إئتلاف 14 فبراير وقوة حضور كوادره الشبابية دون الحاجة للإرتقاء في أحضان النظريات التنظيمية القائمة على الخلايا والحلقات والقيادات الوسطى، ولعل من ضمن الأسباب تمكّن شباب 14 فبراير من أدوات التواصل الاجتماعي في توظيف تطبيقات الإنترنت، فوفرت مساحة كبيرة لبناء حصون مقاومة غير مرئية ولا يمكن لطلقات الرصاص وحفلات الزار والانتقام أن تطالها أو توجه ضربات موجعة لها.

الحراك السياسي الجديد لدى إئتلاف 14 فبراير

مقارنة بالتنظيمات الشبابية في ثورات الربيع العربي الأخرى برزّ إئتلاف 14 فبراير كمثل سياسي شبيه وحيد لقوى الشباب، واستطاع هذا الإئتلاف أن يقود الساحة ميدانياً بشكل كلي إلا أنه لم يحقق النجاح نفسه على المستوى السياسي إذ بقيت القوى التقليدية حاضرة ومنافسة له، بقليل من التفاصيل كان تشكيل إئتلاف 14 فبراير يخضع بغير إدارة منه لحسابات سياسية دقيقة جداً تُمثّل في النهاية حجر الزاوية في الثورة البحرينية، وهي السبب الرئيسي في بقاء الثورة في مرحلة "الشفق" وبقاءها ثورة غير مُنجزّة حتى الآن، وهنا يمكن الإشارة لأبرز عُنصرين في تلك الحسابات وهما قوّة الأحزاب ومكانة النظام السياسي، فخلافاً لوضعية الأحزاب السياسية المنهارة جماهيرياً وغير القادرة على تحريك قطاعات

9- انظر حول ذلك تغطية المواقع الالكترونية و بالأخص ملتقى البحرين، بتاريخ 9 مارس 2012.

استراتيجية إن لم تكن واضحة فهي قابلة لأن تكون كذلك.

في المقابل وجدت القوى السياسية الرسمية صعوبة في التواصل مع الإئتلاف وبالأخص في فترة الاعتصام في دوار اللؤلؤة (17 فبراير- 16 مارس 2011) وبرزت حالة تنافسية شديدة بينهما، إذ كانت الجمعيات السياسية تصر على تمثيل قوى الشباب تمثيلاً مباشراً وككيان قابل للرؤية على غرار التنظيمات الشبابية في ثورات تونس ومصر واليمن، في حين فضلت تلك التشكيلات البقاء في "السرية" لقناعتها بضرورة الحماية الذاتية والحماية السياسية تحسباً للدواعي الأمنية المستقبلية، فالثورة لم تكن قد اكتملت نصابها بعد ولا تزال فرص الإنقراض على الاعتصام وقمعه عالية الحدوث، تعامل الجمعيات السياسية تغير بعد الهجوم على اعتصام دوار اللؤلؤة وتدخل قوات درع الجزيرة وفرض الأحكام العرفية (السلامة الوطنية) إذ بدأت تدرك صواب رؤية القوى الشبابية ومدى التخطيط الأمني لقمع وتدمير الديمقراطية، وهذا أدى لأن توجد درجة طيفة من التنسيق الميداني بين إئتلاف 14 فبراير والجمعيات السياسية، كانت أعلى درجاته ممثلة في طريقة التعاطي مع ذكرى 14 فبراير حيث قلصت الجمعيات السياسية نشاطها الميداني لصالح نشاط إئتلاف 14 فبراير الذي دشّن فعاليات الرجوع لدوار اللؤلؤة، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته الإئتلاف عند قيام الجمعيات السياسية بعقد اعتصامها الأول في ساحة المقشع في مارس 2012 ومسيرات أيام الجمعة التي تنظمها الجمعيات السياسية قبل اعتراض وزارة الداخلية عليها في يونيو 2012.

تعبئة سريعة وفاعلة

منذ ظهور التشكيلات الشبابية كواجهة للحراك السياسي الجديد كانت سمة السرعة في التعبئة والفاعلية في الإنجاز هي أبرز ما يظهروه الشباب في حراكهم الثوري، ساعد في ذلك قوة النسيج الاجتماعي التضامني الذي يشكل على مستوى وظيفته حماية نسبية من التهميش وفقدان الأمن الاجتماعي إذ توفر الروابط العائلية المتداخلة قوة متنامية تزيد من القدرة على التعبئة والإصطاف وتوفر لحملة اجتماعية تضامنية يمكن توظيفها في أي حراك وفاعلية سياسية أو اجتماعية.

ميدانياً اختبر الحراك الشبابي قوته في التعبئة في الدعوة ليوم الغضب في 14 فبراير واستطاع البرهنة على فعل ذلك، وربما كانت تأثيرات الربيع المصري والتونسي وتصدّر بعض القيادات السياسية مسيرات يوم الغضب ضاعفت الإلتفاف الجماهيري

وربما نسب البعض قوة الحضور لمثل هذه العوامل إلا أن فترة الاعتصام في دوار اللؤلؤة فرزت تلك العوامل وأظهرت عناصر القوة الذاتية في التعبئة والتحرك، في ما يمكن تسميته بتمدد الفعل الثوري خارج منطقة الدوار، كانت وجهة نظر الجمعيات السياسية المعارضة هي البقاء في منطقة الدوار والإبقاء على مظاهر الاعتصام السلمي فيها في حين أن دعاء يوم الغضب 14 فبراير كانوا يرون أن أسلوب الضغط الشعبي يحتاج لمزيد من التمدد وإثبات القوة وهذا لا يحدث إلا عبر ضخ مزيد من الفعاليات المُساندة للاعتصام المركزي، كان هذا الإختلاف متوقعاً وضرورياً لتمايز ائتلاف 14 فبراير عن سائر القوى السياسية التقليدية القديمة بما فيها الحركات غير المرخصة كحركة حق ونيار الوفاء، بالإضافة لذلك فإن ضغط العنصر الزمني بدأ يأخذ مَداه مُسبباً بلبلة في الوسط الشعبي حول وجود مفاوضات وخطط لإنهاء الزخم الثوري، في مرحلة متقدمة وأثناء فترة السلامة الوطنية أصبح الإئتلاف القوة الصاعدة ذات الأذرع الضاربة في كل مكان والتي تمتلك الخزان الأكثر حيوية ميدانياً.

تميّز الحراك الشبابي باللامركزية، إذ لم ينتج زعامة وقيادة مركزية حقيقية رغم محاولة بعض وسائل الإعلام إيجاد هذه الزعامة في شخص أو مجموعة أشخاص، ولم تفلح الذّاب السياسية والثقافية بكل تنوعاتها في تصدير نفسها كقيادة للحراك الشبابي، ووفر هذا الأسلوب عجز النظام عن ملاحقة وقطع النواة المحركة للفعاليات ومن المدهش أن تكون هذه المرة الأولى التي تعجز أجهزة الإستخبارات عن الوصول للقيادات الشبابية وأن يظهر هذا العجز في غياب أي قضية تخص تنظيم 14 فبراير.

فتشكّلت بدعوة منه العديد من اللجان الشعبية في كافة المناطق بهدف تنسيق وترتيب والإعداد للفعاليات الثورية المطالبة بإسقاط النظام عبر كسب أكبر عدد ممكن من الثوار للنزول للشارع، إضافة إلى التفاعل مع فعاليات إئتلاف شباب 14 فبراير، وفي إطار الدور الإحتجاجي باشّر إئتلاف 14 فبراير تبني دعوات المسيرات والإحتجاجات اليومية ومراسيم تشييع الشهداء والضحايا ودلّق لنفسه خزانات الفئات الاجتماعية المؤيِّدة والمُشاركة في الثورة، ويعود ذلك على مستوى العمق إلى عوامل مُتعدِّدة من أهمها شمولية بطش وانتقام وقمع السُلطة لكل من هو مُخالف لها ولو بدرجة طفيفة، رغم ذلك فإن هذه الصورة ليست صلبة أو غير قابلة للإخترق أو التهميش، فخلف هذه الصورة تكمن عوامل مَنَاطقية وترسّبات أيديولوجية سيكون لها تأثير أو أثرت بشكل غير مباشر على حجم وسعة الحراك الميداني.

الهوية الوطنية الجامعة

طوال فترة السلامة الوطنية وما بعدها لم يظهر إئتلاف 14 فبراير نَقْدًا للتيارات الإصلاحية المُعَارِضة أساساً لفكرته عن إسقاط النظام بل إنه ذهب مُستَهِمًا في الدفاع عن كافة القضايا التي يتعرض لها بعض أفراد التيار الإصلاحي والمرجعيات الدينية المحسوبة عليها، فبالرغم من شهرته في معاندة النظام عبر الإصرار على تنظيم مَسِيرات وفعاليات دون إخطار الجهات الأمنية بها إلا أن الإئتلاف وفي خطوة تُحَسِبُ لهُ شَارَكَ بفعالية في مسيرة 9 مارس 2012 التي دعا إليها الشيخ عيسى قاسم وكانت مُرَدِّصَةً إنطلاقاً من شعار المسيرة الجامعة لكل أطراف الشعب والقوى السياسية.

الدفاع المقدس وحماية السلمية

بالعودة لنمطين من المواجهة (الدفاع المقدس / السلمية) تشير الخيارات لدالةٍ جديدة بالإنبتاه وهي أن الإتجاه السلمي التابع لتيار الملكية يتشكل من فئات وسطى وذخَب ثقافية تميل لأن تكون مَدَنِيَّة وغير تصادمية، وبالتالي فهي أكثر تنظيماً وتعبئةً وأشدُّ إلتزاماً بتوجهات المرجعيات الدينية وبعبارةٍ أخرى يعكس هذا النمط دور المركزية الحزبية والتنظيمية في الحراك الإجتماعي، في حين أن الحراك الذي تقوده مجاميع الجمهوريين يتعمد اللامركزية ويتشكل عادة من القطاعات الشعبية العادية وتخضع في حراكها اليومي لحالات متصاعدة من الغضب المستمر، (هل يمكن ضرب مثل إقليمي لتوضيح الصورة) ولفهم حجم الإختلاف بين كلا النموذجين لا يمكن الرجوع لما يُعرف بالإستقطاب الحزبي الذي تبلور مطلع السبعينيات وأفرز نمطين من المرجعيات السياسية هُمَا مرجعية حزب الدعوة وهي مرجعية مشابهة لمرجعية الإخوان المُسلمين من حيث اعتمادها المرحلية والبناء الشيدي "المركزية" مقابل مرجعية الجماهيرية وهي مرجعية تعتمد على سياسة درق المرآحل وتثمين الموقف الراهن بَغِيَّة إنضاج الأحداث وصولاً بها لمرحلة السيطرة، أقول لا يمكن لهذا التفسير من الإحاطة بتفاصيل ومجريات ثورة 14 فبراير تماماً وإن كان يُعطي وجهاً من الوجوه إلا أن الفهم الذي نرومه يجب أن يتخلص من الوجه السياسي والأمني ويُعطي رؤية تقوم على سيوسولوجيا الحراك الثوري، فشحانات الغضب اليومي والمواجهات المستمرة والانتهاكات التي تتناقل بشكل توثيقي من شأنها أن تضع الفوارق الحزبية والمرجعية محل ارتهان، وبالتالي فيمكن البحث عن مواجهات صِدَامِيَّة داخل المناطق المؤدجلة بأقوى منها في المناطق المُساندة وبالعكس أيضاً.

مناطقياً فإن البلديات الأكثر حراكاً وسخونة تُصنَّفُ عادة بأنها

يُشكّل غياب الهوية الوطنية الجامعة في بعض الدول التي قامت فيها الثورات وفي دول أخرى لم تقم فيها ثورات تحدياً رئيسياً لتيار الشباب الجديد، حيث يصبح الإنخراط في مؤسسات المجتمع المدني وتقديم مبادرات مَدَنِيَّة ضرورياً لإنشاء قُوَى حَدِيثَةٍ تكسر سيطرة البنى التقليدية (القبيلة والطائفة) وسيادة الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، كما أن الهوية الوطنية الجامعة تُعتبر الأرضية الأولى لإحداث أي تغيير ديمقراطي وبدون تحقيق القدر الأدنى منها يصعب تحقيق انتقال ديمقراطي.

وفي هذا السياق فقد قدّم إئتلاف 14 فبراير نفسه وفق هويةٍ دُفُوقِيَّةٍ إنسانيةٍ مدنيةٍ كاسراً بذلك وهم الأيدولوجيا المُخيف ومن هنا تمكّن هذا الحراك من تحشيد الجماهير وفئات واسعة من التي لم تكن موضوعة على خارطة الفعل السياسي، إن الإتفاق على إطار وطني وهوية وطنية تمتلك مؤهلات التجميع هو شرط ضروري لنجاح أي حراك سياسي كما هو شرط أساسي لتحقيق أي انتقال ديمقراطي في دولة مُستبدة، فشارك الشباب من مُنطلقات أيدولوجية مختلفة في إطار واحد قدموا فيه المشترك بينهم فنَجَّحوا فيما أخفقت فيه لعقود الأحزاب والتيارات السياسية المُعَارِضة، وبالتالي فرض المُشترك بينهم نفسه كأيدولوجيا جديدة تُميِّز الحراك الشبابي الديمقراطي والحريات العامة والخاصة والدولة المدنية والتعددية الفكرية والسياسية والمواطنة كمُطلَّة جامعة.

وبدلاً من الدخول في سجال سياسي مع الأطراف المُعَارِضة أعلن عن أحقية تقرير المصير كخطوة متوازنة لا يُسقطُ فيها مطلب الجمهورية ولا يقع تحت سقف الملكية الدستورية وأثبت في فترة السلامة الوطنية وما بعدها قدرته الفائقة على إدارة الصراع مع القوَّات الأمنية والحفاظ على الروح الثورية لدى الجماهير المنطوية تحته وعلى الآخرين الذين يختلفون معه، ومن الطبيعي أن طول مدة القمع واشتداد حدته من شأنها أن تخلق تبايناً في أدوات النضال والمواجهة وهو ما أدى بالفعل لتخلي بعض التشكيلات الشبابية مثل شباب 14 فبراير عن مطلب إسقاط النظام وتأييدها إِمَّا عُرِفَ بوثيقة المنامة التي طرِدَت من قبل الجمعيات السياسية المُعَارِضة وهو ما تأكَّد بعد الإعلان عن توصيات لجنة بيسيوني حيثُ أُصِدحت تلك التوصيات بمثابة السقف الأعلى للجمعيات السياسية في حين إعتبرها الإئتلاف إحتيالاً والتفافاً على مسيرة الثورة وتضحياتها.

فيها غير كافية لحد الآن لممارسة دور مختلف عن الدور الحالي، وهذا يجعل من قضية تسويق المطالب السياسية مسألة ثقيلة جداً وشائكة خصوصاً في ظل انقسام سياسي واضح، فرغم صدور ميثاق ثورة اللؤلؤ⁽¹⁰⁾ وتصدر مطلب إسقاط النظام قائمة المطالب فإن إئتلاف 14 فبراير واجه صعوبة في جعل ميثاق الثورة يتغلب على وثيقة المنامة التي تصدرها مطلب الملكية الدستورية في حين تتشابه أغلب المطالب بل تكاد تتطابق.

إن عدم قدرة تسويق الثورة قد يرجع أساساً لغياب الهيئة الرسمية المتمثلة لإئتلاف 14 فبراير واكتفاءها بأدوات التواصل الاجتماعي وإخفاها في التواصل مع قنوات الرأي العالمية بشأن تصوراتها لمخرجات الواقع المتأزم، وهذا يجعل من إئتلاف شباب 14 فبراير في وجه من الوجوه شبيهه بقوى محلية ضاغطة أكثر من كونها قوى فاعلة ماسكة بزمام الأمور فأغلب التشكيلات الشبابية في الربيع العربي أسست لها مذبذباً معروفاً وإن اتسم بالسرية في بعض اللحظات وهو ما أمدها بقوة إضافية لتواجه بها قوة الأحزاب السياسية الأخرى.

التحديات المستقبلية

يواجه إئتلاف شباب 14 فبراير مجموعة من التحديات شأنه شأن أي حركة سياسية ثورية وكأي حركة سياسية، خطورة هذه التحديات تتمثل في قدرتها على رسم السيناريوهات المقبلة لوضعية الإئتلاف وهي احتمالات مفتوحة تماماً على كافة المسارات السياسية والاجتماعية، التحدي الأول هو تأمين الحماية السياسية وتبني أطراف قوية وفاعلة لقضية الشعب البحريني وتبني مطالبه في فرض حق تقرير المصير كمخرج سياسي وحقوقى لقضية البحرين وهذا يتطلب أن تكون الأطراف مقتنعة تماماً بأن مصالحها الداخلية والخارجية مؤمنة في حال تم تبني ودعم مطالب الإئتلاف، والتحدي المثار إليه هو ما الذي يمكن للإئتلاف أن يقدمه لتأمين هذه الحماية السياسية؟ التحدي الثاني هو الاحتفاظ بوتيرة التصعيد والحراك الشعبي والتغلب على الروتين الثوري من خلال التنوع في الفعاليات والأساليب من جهة والقدرة على رفق الحساس الشعبي بإنجازات ميدانية من جهة ثانية، التحدي الثالث هو القدرة على الموائمة والمرونة التي اتسم بها عمل الإئتلاف لأكثر من عام فإمام الضغوط المحلية وتنوع الخيارات السياسية أو فرض بعضها تقل فرص الموائمة وتزيد فرص الاستنزاف، وهنا يبرز التحدي الرابع والمهم وهو تطوير الشعارات السياسية وتحويلها لمشاريع سياسية وميدانية.

الأكثر تحرراً ومقاومةً للتسلطية ومن ديناميات النظام السياسي في الإستيعاب والإقصاء سواءً من ناحية امتلاكها لثقافة واجتماعية تتمرس المعارضة تاريخياً أو من ناحية قدرة أبناء هذه المناطق على التحرر من قيد الدولة الربيعية التي تستهلك غالبية المواطنين وذلك من خلال نشوء طبقة وسطى غير مرتبطة بالدولة وتعمل لحسابها الخاص وتنصع لنفسها دورة اقتصادية تمتد من القطاع المحلي واقتصاد البلد كوجه من الاقتصاد التكافلي، وتصل لدخولها حيز المنافسة العامة في الإقتصاد العام المحلي والإقتصاد الإقليمي، وتظهر قوة الإئتلاف في قدرته على كسر هذا الإحتكار السياسي وإدخال كافة المناطق في سجال مستمر ومواجهة تخفف من أفضية العوز الإقتصادي والتمهيش الإجماعي كأرضية ثورية يمكن تجاوزها في بلد صغير المساحة كالبحرين.

صياغة الرؤية والمحادثة السياسية

يدرك إئتلاف 14 فبراير صعوبة تحقيق مطلبه الأساسي مُمثلاً في إسقاط النظام ومحاكمة الرؤوس المسؤولة عن الجرائم والإنتهاكات بمن فيهم رأس النظام الملك ورئيس الوزراء وقائد قوة دفاع البحرين، في عرف ثورات الربيع العربي هي لحظة فريدة، من حيث إنه لا يوجد على رأسها زعماء من ذوي الشخصيات الساحرة، وإنما هي اندفاع مفاجئ للرأي الشائع بين الناس، بمعنى أن هذه الأحداث تمت على أيدي أناس كثيرين ولم تكن إتباعاً أو لإدراكاً بشخص واحد.

وينطلق الإئتلاف في مقاربتة للأوضاع المحلية من مرتكز أساسي هو عدم قابلية النظام للإصلاح وصعوبة تحقيق درجة من الرضا في دالة الدخول تحت مقولة الإصلاح المتدرج والهادئ، إعتاماداً على معطيات تاريخية قبل 14 فبراير 2011 تمثلت في الإنقلاب الدستوري سنة 2002 وما تلاها من تراجمات طالت بنية ما كان يُطلق عليه بالمشروع الإصلاحية، ومعطيات ما بعد 14 فبراير حيث هيمنة الرؤية الأمنية والرغبة الجامدة في اجتثاث قوى المعارضة وتهجينها والإبقاء على الوضع الإنقسامي الطائفي كمكافئ لمطالب الديمقراطية وتهرب النظام الدائم من استحقاقات الحوار الجاد وتوصيات التقارير الدولية، إن تورط قمة الهرم السياسي في عمليات القمع والتنكيل والإرهاب من شأنها أن تعمق وجهة نظر الإئتلاف حول مقاربتة للوضع المحلي القائم على رفض التعامل مع النظام ومخرجاته، وهي مقاربة تتعاضد مع مقاربتة للوضع الإقليمي والدولي، فالوضع الدولي لا يبدو أنه معني تماماً بالإنتصار لمسألة إسقاط النظام في البحرين وربما اعتبر الأحداث

حول مركز البحرين للدراسات في لندن

تزايد الحديث عن مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها مع تزايد حدة الأزمة السياسية فيها منذ 14 فبراير 2011، حين برزت البحرين كأحدى انتفاضات الربيع العربي.

لقد طرح ذلك أسئلة جوهرية عن الحالة البحرينية وتعميقاتها، رغم كونها تعيش وسط دول محافظة و"هادئة"، كما توصف.

وقد شجع الاهتمام الدولي بأحداث البحرين، وكذا نقص المعرفة بها، إلى تأسيس "مركز البحرين للدراسات في لندن" في 3 مايو 2012، كمركز بحثي مستقل، يهدف إلى دراسة الحدث البحريني، والعوامل المؤثرة فيه، ومآلاته المستقبلية.

ويشتغل المركز بإعداد ونشر البحوث والدراسات، وتنظيم حلقات النقاش في الشأن البحريني، في المجالات الاستراتيجية: سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، وما يتصل بعلاقات البحرين الخليجية والعربية والاقليمية والدولية.

يشجع المركز النقاشات والحوارات في الشأن البحريني، ويسعى إلى زيادة اهتمام الباحثين وصناع القرار والفاعلين في الرأي العام وتحفيزهم على تناول الأبعاد المختلفة للمسألة البحرينية.

ويأمل المركز أن يساهم ذلك في فهم أعمق لما يجري في البحرين.

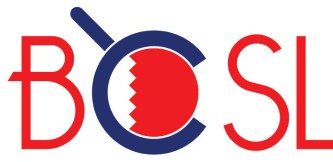
القضايا البحثية محل الاهتمام:

يولي المركز عناية خاصة لكل ما يتصل بالحالة البحرينية، خصوصا ما يتعلق بالتالي:

- القضايا السياسية.
- الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.
- قضايا حقوق الانسان.
- الشؤون القانونية والدستورية.
- قضايا التسلح والدفاع والأمن.
- الاعلام (الميديا).
- التشابكات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية للمسألة البحرينية.
- الاقتصاد والنفط.

كما يولي المركز اهتمامه بالتحول الديمقراطي في دول الخليج والمنطقة العربية.

لنطرح أفكار بحثية، والتقدم للكتابة في المواضيع المطروحة، والتعرف على الضوا البحثية، يرجى التواصل مع رئيس المركز على العنوان البريدي التالي: director@bcsl.org.uk
للاستفسارات العامة، يرجى التواصل مع المركز على العنوان البريد التالي: info@bcsl.org.uk



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk



عباس ميزرا المرشد كاتب وباحث في الانتقال الديمقراطي ودينامية الجماعات السياسية. حاصل على البكالوريوس من جامعة الكويت 1998، ساهم في تأسيس مجلة الوعي المعاصر وشارك في تحريرها حتى 2004، كما ساهم في تأسيس أول صحيفة الكترونية في البحرين عام 2001 (صحيفة المنامة) وترأس تحريرها حتى توقيفها من قبل وزارة الإعلام عام 2002، صدرت له عدة مؤلفات منها: ضخامة التراث ووعي المفارقة اشكالية المجتمع السياسية والتيار الإسلامي في البحرين (2002)، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين (2009)، البحرين في دليل الخليج (2011).

إئتلاف شباب 14 فبراير
المجتمع الثاني والزمن الجديد
16 أكتوبر 2012

Copyright ©



Bahrain Centre For Studies in London (BCSL)
info@bcsl.org.uk
www.bcsl.org.uk
Facebook.com/BHCSL
@BHCSL